جانب من الجلسة

متابعة نيابية (تصوير : صالح محمد)

تقريرا يوضح الخلل والحلول التي تم الشروع بتنفيذها لإنهاء المشكلة

في المداولة الأولى .. والحكومة تؤجل ملاحظاتها إلى «الثانية»

الحكومة تأمل أن تحقق الطموحات بمستقبل مزدهر للبلاد في ظل القيادة الحكيمة لسمو الأمير وولي عهده الأمين

وزير المالية متحدثا عن برنامج عمل الحكومة

الوزير العجمي يدلي بدلوه

حمدان العازمي: طريق المقوع صار له سنوات والحكومة عاجزة عن تنفيذه عمل طريق والمسألة تحتاج إلى قرار

خليل الصالح: لا توجد متابعة حقيقية لقضية التشجير في "جابر الأحمد" والمنطقة جديدة وبها مشاكل كثيرة

وزير المالية:هناك العديد من الإجراءات الإصلاحية تتعلق بالحوكمة الرشيدة وتمت معالجة موضوع المكافآت

أولى لبنات الإصلاح تنطلق من وضع رؤية جديدة للعمل الوطني والبرنامج يتمتع بدرجة عالية من المرونة

وضعنا آلية جديدة لتعزيز الحوكمة وقمت بتشكيل لجنة تحقيق في التجاوزات في مؤسسة التأمينات

نشعر بمعاناة المتقاعدين الذين رواتبهم أقل من 1000 وفي نهاية الشهر سيكون لدينا تصور متكامل حول هذا الأمر

أصدرت قرارا بتغيير لجنة الاستثمار ورجعنا إلى الطريقة القديمة وسيتم تشكيل مجلس إدارة جديد ولجنة جديدة

لتسريع الدورة المستندية بتعاقدات الوزارة.

ثانيا: بتاريخ 13/11/2022 تم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول المخزون الاستراتيجي للأدوية واللوازم الطبية برئاسة مستشار بإدارة الفتوى والتشريع وعضوية المختصين بوزارة المالية وعضوية المعنين بوزارة الصحة وتم تكليفها بما يلي:

1. دراسة أسباب وجود النقص بالمخزون الاستراتيجي لبعض الأدوية واللوازم الطبية وبيان الجهات والأشخاص المسؤولين عن ذلك.

2. بيان أسباب التأخير في الحصول على الموافقات من الجهات الرقابية والمسؤول عنها.

3. دراسة المعوقات التي تواجه الوزارة والمتسبب فيها والحلول لتلك المعوقات وصولاً إلى الهدف المنشود بتعزيز الأمن الدوائي بالبلاد.

وقد قامت اللجنة بإجراءات عدة لتعزيز المخزون الإستراتيجي للأدوية واللوازم الطبية على النحو التالي:

أولا: تقنين الصرف من الميزانية المخصصة للأدوية ووضع الأولويات:

ثانيا: تقليل الهدر في صرف الأدوية:

– حوكمة صرف الأدوية، وتطبيق التكنولوجية الرقمية للحد من أي هدر، حيث تم الربط بين 117 مستوصفا وكذلك تم الربط بين 4 مستشفيات عامة لوقف الهدر وضبط الصرف ومنع تكرار صرف الأدوية وجاري الربط الإلكتروني بين صيدليات المستشفيات وصيدليات ومراكز الرعاية الصحية الأولية.

– إصدار قرار وزاري لتنظيم صرف الأدوية الخاصة بالكويتيين.

ثالثا: تنظيم الدورة المستندية وتقليل مدتها:

– دعم الإدارة بالقوى العاملة.

– البدء بإعتماد المراسلات الإلكترونية داخل وخارج الإدارة.

رابعا: توريد دفعات عاجلة من الأدوية ذات الضرورة الملحة بالتنسيق مع الشركات الموردة للأدوية:

خامسا: زيادة السعة التخزينية لدى المستودعات الطبية عن طريق:

– توفير مساحات تخزينية للمستودعات الطبية في المستشفيات الجديدة.

– ووضع نظام لتسلم الأدوية والمستلزمات حسب أولوية المواد الحالية.

سادسا: رفع توصيات متعلقة بالجهات خارج الوزارة

– توفير ميزانية لدعم بند الأدوية والمستلزمات الطبية من وزارة المالية

– طلب إعطاء أولوية لطلبات وزارة الصحة لدى الجهات الرقابية

– طلب تطوير على نظام ORACLE لإدخال البيانات المالية من وزارة المالية.

فضلاً على ما تقدم يتم حالياً دراسة أكثر من برنامج إلكتروني لتتبع حركة صرف الأدوية والأجهزة والمستهلكات الدوائية الأمر الذي يساهم معه بشكل فعال لمتابعة المخزون وإدارة وتعزيز منظومة الأمن الدوائي.

ثالثاً: بتاريخ 22/11/2022 تم تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الصحة والجهات المعنية كافة باستيراد الأدوية وذلك لمراجعة ارتفاع أسعار الأدوية والمكملات الغذائية في الكويت مقارنة بالدول المجاورة حيث تم تكليفها بعمل دراسة ميدانية لأسعار الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والمكملات الغذائية، ومقارنة الأسعار مع الدول المجاورة وتحديد أسباب تفاوتها.

رابعاً: بتاريخ 4/12/2022 تم إصدار القرار الوزاري رقم 372 لسنة 2022 بتعديل قائمة الأدوية المصاحبة للقرار الوزاري رقم 365 لسنة 1997 بشأن قصر صرف بعض الأدوية على المرضى الكويتيين وفئات أخرى محددة من المرضى.

خامساً: تم رفع كتب للجهات المعنية لتعزيز المخزون الاستراتيجي للأدوية واللوازم الطبية وطلب توفير ميزانية بإجمالي مبلغ وقدرة 230 مليون دينار لتعزيز المخزون الاستراتيجي للأدوية واللوازم الطبية والتي تشتمل بشكل دقيق ومحدد على النحو التالي:

– التواصل مع الجهات المعنية للعمل على سرعة الانتهاء من إجراءات الدورة المستندية، ووضع الضوابط لذلك من دون إخلال بدور الجهات الرقابية في القيام بواجبها.

– الوقوف بشكل دقيق على تقارير المخزون الاستراتيجي من الأدوية والمستلزمات الطبية، واستمرار العمل على مدار الساعة لتعزيزه.

– تلبية كل احتياجات المرافق الصحية من الأدوية والمستلزمات الطبية، مع التأكيد الحاسم والقاطع بتوافر كل الأدوية المماثلة لأي دواء وجد فيه بعض النقص.

– جاري ربط صرف الأدوية بين القطاع الصحي الأهلي والحكومي، لضبط صرف الأدوية للمستفيدين من برنامج عافية.

إخواني وأخواتي أعضاء المجلس الموقر متابعتنا المستمرة لما تنتهي آليه تقارير وتوصيات تلك اللجان مؤكدين الالتزام بتنفيذ ما تصل آليه من توصيات ونتائج خصوصا ما تنتهي إليه لجنة تقصي الحقائق ومحاسبة المقصر من إدارات وإفراد واتخاذ الإجراءات القانونية كافة اللازمة بشأنها.

كما أرجو أن تسمحوا لي أن استعرض معكم بعض المرتكزات للحلول السريعة والعاجلة لمعالجة الأمر، والله:

1. الكويت تملك كل الإمكانات والمقومات لتكون مركزاً لصناعة الأدوية وإنتاج اللوازم الطبية في المنطقة الأمر الذي يلزم معه العمل على توطين الصناعة الدوائية وتذليل التحديات كافة لتلبية الاحتياجات الأساسية وتعزيز منظومة الأمن الدوائي في البلاد.

2. اعتماد آليات جديدة للتعاقد مع الشركات الموردة للأدوية بما يضمن حقوق الوزارة والمستوردين.

3. العمل على زيادة الاستفادة من الشراء الجماعي الموحد مع دول مجلس التعاون الخليجي بصورة سريعة.

الأخ الرئيس إخواني وأخواتي أعضاء المجلس الموقرين، نسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير لوطننا الحبيب في ظل القيادة الحكيمة لسيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله.

النائب حمد المدلج: بخصوص أزمة الأدوية قبل شهر ونصف الشهر قلت للوزير لديك نقص في أدوية الأطفال في مستشفى جابر، والآن اكتشفنا أن هناك أزمة، ورأينا حجم الاحتكار الذي بين حجم قوة بعض الوكلاء والتجار في الاستحواذ على مقدرات البلد، ورغم ذلك من غير المعقول أن يقول الوزير «ما عندي عصا سحرية»، وأنتم تقاذفتم المشكلة بينك وبين وزير المالية، والحل عند رئيس الوزراء، فهذه المشكلة لا بد أن تحل.

وأضاف: نحن نحتاج أن نفك الارتباط وتضارب المصالح بين الكثير من القيادات و التجار، ونرجو من أعضاء اللجنة الصحية بحث هذه المشكلة بجدية، وسنراقب كل الإجراءات لأن الأدوية موضوع غير قابل للعب فيه.

النائب د. خليل أبل: بالنسبة للدواء، أقول نعم في وزارة الصحة لا توجد عصا سحرية ولكن يفترض أن يكون هناك فكر، والمطلوب من وزير الصحة النظر في المخازن متى اشتريتم الأدوية ومتى تاريخ صلاحيتها، وربط المستشفيات والمراكز آليا فيما بينها، فهناك مافيات للأدوية تضغط عليكم.

وأضاف: المشكلة عالمية ودولية، وحلها أن توجه هيئة الاستثمار ومؤسسة التأمينات استثماراتها إلى القضية الصحية خصوصا بعد جائحة كورونا، كما أن التركيبة السكانية جزء من مشكلة الأدوية، فهل الحكومة قادرة على حل هذه المشكلة المتعلقة بالأمن الدوائي والأمن السياسي والاجتماعي عقب جائحة كورونا.

وقال أبل: الحكومة وعدت بحل هذه المشكلة "التركيبة السكانية" ولم تستطع، فأجلت المشكلة ونحتاج إلى وضع القوانين، لأن الوافدين يستهلكون 3/4 المخزون الغذائي والدوائي وغيرها، ونقول للحكومة إن كنتم لا تقدرون الحل لأن المسألة سياسية مرتبطة بدول وبروتوكولات، فنحن في مجلس الأمة نحصنك.

النائب حمدان العازمي: مشكلة الأدوية مسؤولية حكومة وليست الوزير فقط، وأرى أن المسؤولية الأكبر تقع على الحكومة، فالكويت دولة غنية والإمكانات كبيرة ومتوافرة لكنها تحتاج إلى قرار، والمطلوب حل فوري، فلا أهمية لتشكيل لجان ودراسات، المفروض توفير الأدوية خلال أسبوع أو أسبوعين.

وتساءل العازمي: اليوم يكتشفون أن المخازن فارغة؟، ميزانية وزارة الصحة مليارات و600 مليون دينار، والإمارات 500 مليون وقطر 600 مليون، أكيد هناك تلاعب، أوامر تغييرية موجودة، والناس كانت تعول على مجلس قوي، فنحن نحمل الحكومة ورئيسها ووزير الصحة الكل يتحمل مسؤولياتها.

وأضاف: بخصوص طريق المقوع صار له سنوات محاولات متعمدة لإضعاف المجلس.

النائب خليل الصالح: هناك خلل موجود في كل مكان، قضية التشجير في منطقة جابر الأحمد لا توجد متابعة حقيقية للمنطقة، ومستوصف واحد فقط والحوادث بها كثيرة، ووزارة الداخلية معنية بهذا الأمر، فالمنطقة جديدة وبها مشاكل كثيرة، وكذلك مناطق سعد العبدالله كذلك والشوارع غير سليمة، أرجو من الحكومة أن تقوم بزيارة ميدانية لهذه المدن الجديدة والوقوف على مشاكلها.

النائب د. عبدالعزيز الصقعبي: موضوع نقص الأدوية، أتحسر أنه في قاعة عبدالله السالم في دولة الكويت النفطية أغنى دول العالم نتكلم عن نقص الأدوية، نتكلم عن ارتفاع الأسعار واحتكار الدواء، وتهريب الأدوية، وبعض ضعاف النفوس حتى أصبحت المخدرات تفتك بشبابنا، وتخبط المسؤوليات، نحن مازلنا نعيش في فوضى، المنظومة الدوائية في الكويت مترهلة فاشلة وتحتاج إلى الإصلاح كما يحدث في الدول المتقدمة ونحتاج إلى منظومة إلكترونية متكاملة.

وأضاف: هناك أكثر من 144 نقطة توزيع دواء لا رابط بينها، وحجم الهدر على أحد التقديرات يتعدى 30 مليون دينار سنويا في ملف الدواء والجهاز التنفيذي الممثل في وزارة الصحة قبل 4 سنوات تبنى مشروع الربط الالكتروني بتطبيق «وصفة» أين ذلك التطبيق اليوم وأين تطبيق «وصفة»؟ من وراء تعطيله؟ الموضوع يحتاج إلى تحقيق حقيقي وسنوجه أسئلة برلمانية أكثر، لأننا لن نجامل على حساب صحة الناس.

النائب فيصل الكندري: بيان وزير الصحة عام ليس به مدة زمنية وبه فقط تشكيل لجنة وراء لجنة وراء لجنة، فكم شهرا تريده هذه اللجان لحل المشكلة؟، وأرى أن المشكلة بين وزيرين في حكومة واحدة وزير صحة يقول هناك عجز في الميزانية ووزير المالية يقول ما رفضت طلب وزير الصحة، سجال وجدال وزيرين في الحكومة أصبح حديث السوشيال ميديا، غير مقبول هذا البيان وغير مقبول القول بعدم وجود ميزانية، ألم تروا الهدر المالي في جائحة كورونا، ديوان المحاسبة يقول هناك 200 مليون دينار هدر في المال العام أثناء كورونا، فهل فجأة المخازن فرغت؟

وأضاف: نحن الآن نتكلم بكل نعومة مع حكومة حلولها تشكيل لجان، والطفل والشايب والعجوز ومريض السرطان والقلب والضغط، وأمراض أخرى مزمنة أخرى لا تجد الدواء، والمخازن بها فقط أدوات تجميل.

وقال الكندري: نتكلم عن سلامة وصحة كل مواطن ولا يجوز أن نتكلم بهذه الطريقة البسيطة، على وزير المالية أن يقوم ويتعهد بتوفير ميزانية للأدوية، ولماذا لم يخرج بيان حكومي رسمي

الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط يقدم عرضا حول البرنامج

الوزير الشيتان يطلب الكلمة